المحاضرة 1 : دور السياسة الحكومية وإشكالية ترقية العمل المقاولاتي

قبل أن نتطرق إلى تقديم المبررات الأساسية والمبادئ المؤدية لترقية سياسة كلية لتنمية ثقافة والمقاولاتية في بلد معين ، سوف نقوم بسرد مختصر لتصنيف سياسات تنمية ثقافة المقاولاتية بشكل عام ، هذا التصنيف الذي يمكن من خلاله تقييم مدى فعالية السياسات الوطنية لتنمية المقاولاتية.

1. الاطار العام :

هناك عدة تعاريف أعطيت لمصطلح السياسة الحكومية أو العمومية كمسعى ضروري لتنفيذ برامج الإدارة العمومية، من بينها: تعريف 1998 (SUREL et MULLER) انذلول) اعتبر أن السياسة العمومية " تعبر عن إطار قياسي (نمطي) للعمل، يجمع بين عناصر القوة العمومية و عناصر الخبرة، قصد معالجة مسألة تخص فئة معينة". (في حين عرف (1989) SPINDLER – ISAIA السياسة الحكومية على أنها مجموعة متناسقة من الأعمال المدبرة، تنفذ عن طريق السلطة العمومية و دفع إلى حل مشكلة ما أو معالجة مسائل معينة. يضاف إلى هذين التعريفين، تعريف - KNOPFEL (1999) VARONE) السياسة الحكومية عبارة عن مجموعة قرارات وأعمال نمطية تنفذها الإدارة بمساهمة متعاملين اجتماعيين، أين نجد أن القيم، الوسائل، المصالح و المتاحات المؤسساتية تتغير بغية إيجاد حل نسقي لمشكلة جماعية . كما رأينا في الفصل السابق فيما يخص نموذج GEM ، تدخل سياسة تنمية المقاولاتية في إطار السياسة العامة للتنمية الاقتصادية الموضوعة من طرف الحكومة في بلد معين، و حسب المجلس العلمي للتقييم (1996) تتمثل السياسة العامة "في تدخل للسلطات العمومية مبني على مجموعة من القيم والغايات تدفع إلى تحويل مجتمع معين على المدى المتوسط والبعيد ، على أساس وسائل نشاط مختلفة وفي إطار زمني يسجل إصرار أصحاب القرار السياسي في اختيارهم ورغبتهم في التدخل ، هذا التدخل يتمثل 2 في مجموعة مركبة من البرامج والإجراءات والقوانين المساعدة على نفس الهدف العام (1996) Evaluation, . . Conseil Scientifique d' ")

تطبق السياسة العمومية على الإقليم الذي تتحكم فيه السلطة و ، يفسر التدخل العمومي محفزات ، أهداف ، رغبات وغايات الخاص بالسياسة العمومية ، وحتى ولو لم تكن واضحة ومعروفة لكل أصحاب القرار، و تتمثل عموما في القيام بنشاطات ، مشاريع ، إجراءات وبرامج عمومية وهو ما تطرق إليه كل من (1981) Sharkanky et Edwards , في هذا الصدد بأن العمل الحكومي هو ما يمكن أن يفسر وجود أو عدم وجود الحكومة.

عكس ما يتم اعتقاده ، لا تكون السياسات الحكومية محدودة فيما يتعلق بالرزنامة أو الميزانية و ، بخلاف هذا التنظيم النظر لها في فيما يخص النشاطات ، المشاريع ، المعايير والبرامج فهذه السياسات لا تمثل غالبا إلا فرصة تحليل تدفع الى التحكم أو التقييم، كما أن السياسة الحكومية يمكن أن تميز في قرارات بعض الجوانب بخلاف أخرى حسب المدارس الفكرة التي تفضلها الحكومة . هناك مدرستين فكريتين يمكن تناولناهما بالنسبة للسياسات العمومية الخاصة لتنمية ثقافة المقاولاتية ، بعبارة أخرى سياسات التنمية بشكل عام، الأهمية المرتبطة بالمقاولاتية وكذلك الهيئات المخصصة للترقية والدعم المتنوع لسياسة أو لأخرى ، والتي تميز إحدى المدرستين.

2.مكانة المقاولاتية ودور الفاعلين الأساسيين في التنمية

السياسات التقليدية (غير الكلية) للتنمية هي شكل من السياسات يكون فيها الدور الذي تؤديه الثقافة المقاولاتية غير معتبر وغير مؤثر وهذا يعود إلى قلة أو ضعف الوسائل المخصصة من أجل ترقيتها. أحد الخصائص الرئيسية للسياسات التقليدية تتمثل خاصة في مستوى إشراك المتعاملين ، فهي تتمثل كما أشرنا سابقا في سياسة غير كلية غير مرافقة (غير مؤطرة) لأنها تعتبر تنمية المقاولاتية نشاط اختياري يقوم به "من يريد ذلك"، والذي يكون تابع بشكل عام لقطاع واحد تحت وصاية نشاط استراتيجي مهم يعمل في إطار وطني (Kipoutou, 2003). في هذا النوع من السياسات تعتبر تنمية المقاولاتية نشاط يكشف فقط قدرات خاصة مخصصة بشكل تام ، تتمثل القيم المقاولاتية حسب (Amour et Gasse 2000) في الثقة بالنفس ، الاستقلالية ، الانفتاح ، المثابرة ، القيادة ، الإبداع والابتكار وهي تمثل مختلف العوامل السوسيو ديموغرافية والثقافية لغالبية المجتمعات التي تتبنى هذا الشكل من السياسات والتي لا يتم (Kipoutou, 2003; OCDE, 2004, 2002). ميدانيا تشجيعها تكون عملية أخذ مبادرة الإبداع الخاص ، الابتكار والإبداع في بعض الدول قليلة التشجيع وسياسات التنمية فيها عموما تقليدية، فالمسيرين نادرا ما يكونون مقاولين لأنهم يخافون من المخاطرة ويفتقدون للرؤية الجيدة (1991, 1987) Hofstede. في هذه الموسوعة من السياسات نميز المقاربة غير القطاعية حيث تركز الحكومة فقط على وزارة وحيدة أو مصلحة تقنية واحدة ، في شكل وزارة لترقية القطاع الخاص أو وزارة الاقتصاد من أجل ترقية المقاولاتية; Stevenson et 2001 , (1999, Vassy, Lundstrom) ، بينما نادرا ما تمتد هذه السياسة إلى الفاعلين الآخرين وتكون محدودة في الهيئات السياسية (2000 Stevenson et Lundstrom; 2001 Fayolle) ، حيث تبين مختلف خدمات القطاع العمومي ، و المدني وكذلك الوكالات العالمية والدراسات ضعف هذه المقاربة التي تستثني أهم الفاعلين في هذا المشروع حيث تجعل دورهم في آخر المخطط ، كون تدخلها إلا في حالات استعجالية من أجل معالجة المشاكل، وهذا التدخل يكون غالبا بعيدا عن أن يدخل في إطار رؤية مستدامة (Fortin 2000). في هذا النوع من السياسات يمكن القول أن العمل الذي يجب أن يقوم به جميع الفاعلين يتحمل مسؤوليته وزارة واحدة ، والمقاولاتية في هذا النموذج تعتبر كمشروع تنتهجه السلطة من خلال إعداد البرامج، اتخاذ القرارات ، التنظيم ثم ، تقييم هذا النموذج ، في شكل نظام تفكير و تسيير مركزي ورقابي وحيد ، و يكون تابع لأشكال قهرية يطرحها القادة والحكومة المسيرة "أو دكتاتورية في " هذا النوع من (، Vassy , 1999; Fayolle 2000 a et 2002) (2001, 2002, OCDE , 1999)الاقتصاديات أغلب سياسات هذه الدول توجد في الدول النامية وكذلك في بعض الدول المتقدمة.

أما بالنسبة لقنوات نشر القيم المقاولاتية كالأستقلالية والابتكار التي تعتبر محور الديناميكية في كل مسار تنموي مستقل بدلا من اعتبارها كقيمة وطنية مهمة لكل مواطن تحت إطار تصوري ضيق للمفهوم ، فهي تبقى دائما قيما خاصة بالنسبة فقط للذين يريدون بعث مشروع لحسابهم الخاص، كما أن القدرات المرتبطة بالمقاولاتية ، المعلوماتية، اللغات ، البيئة.... إلخ في هذه البلدان دائما تعتبر قيما خاصة " قدرات خاصة " تعلمها يرتكز على إرادة الشخص وبالتالي فهي ليست ضرورية للجميع.

المحاضرة رقم 2: مكانة ثقافة المقاولاتية في تعزيز التنمية

1. تمهيد

تمثل السياسات الحديثة (الكلية) اجزاء من مجموعة من السياسات التنموية الداخلية (Stevenson et Lunstrom (2002) ، عكس السياسات السابقة فالسياسات الكلية تأخذ عمقها من مبدأ "الاتحاد قوة". هذه السياسات لها أيضا عدة تسميات " منها سياسات نظامية أو عامة "أو " سياسات متعددة التدخلات "أو " سياسات ذات المساهمة المدمجة ،" تتمحور السياسات الكلية لتنمية المقاولاتية حول مقاربة المشاركة المدمجة لكل الفاعلين دون استثناء (Stevenson et Lunstrom 2002). وهي أيضا عكس السياسات التقليدية ، تدعم فرضية أن الابتكار يتركب من خلال القيم المقاولاتية ، والمصادر الأساسية للوصول إليه في اقتصاد عام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مزيج من المجهودات من جميع الاطراف (Fortin). (Fortin 2004/ 2001a; OCDE 2002; علاوة على خاصية المشاركة ، فالسياسات الكلية تجعل أيضا من ثقافة المقاولاتية قيمة آلية و أحد المكونات الأساسية للثقافة الوطنية). (Fortin 1998/ 2002b; OCDE 2002). حيث يتم إنجاز العديد من العمليات من أجل ضمان ترقية المقاولاتية من كل الجوانب ، وبدلا من الخضوع لعامل واحد، يتم اللجوء في السياسات الكلية لكل الفاعلين (الخواص ، العموميين ، المختلطين ، محليين ، خارجيين) من أجل ترقية ثقافة المقاولاتية (Stevenson et Lunstrom. 2001).

2. العوامل الاساسية في تنمية المقاولاتية

إن تنمية النشاطات المقاولاتية والابتكار وتحقيق التنمية لا يكون إلا بوجود مجموعة كبيرة ومتجددة من المقاولين الذين يمتلكون الخصائص اللازمة والرؤية البعيدة التي تمكنهم من خلق أعمال وابتكارات لبعث الديناميكية الاقتصادية، وهذا لا يكون إلا من خلال توفر بيئة ثقافية واجتماعية مشجعة لذلك، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال السياسات الحكومية في مجال التعليم ووسائل الإعلام و التشريعات وكل الظروف المحيطة التي تثن العمل المقاولاتي :

أولا: الظروف المحيطة واستراتيجيات تنمية بلد مقاولاتي : إن الوصول إلى تنمية بلد مقاولاتي هدف لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال سياسة كلية شاملة لتنمية ثقافة المقاولاتية والمقاولاتية، والتي تتطلب سلسلة من المعايير والظروف التي تمثل معايير محيطة أساسية لتحقيق هذا الهدف، و من أجل تسليط الضوء على كيفية اعتماد هذه السياسة الشاملة في مجال جغرافي معين (،محلي جهوي ، وطني ، إقليمي أو دولي) سوف نستعرض الخطوط العريضة لبعض الاستراتيجيات والتوصيات التي قدمها الباحثين والمتخصصين في هذا المجال حسب الظروف المحيطة

تعتبر OCDE أحد المنظمات التي تهتم بالمشاكل الاقتصادية والمقاولاتية في العالم ، تطورت خبراتها مع الوقت وأصبحت من النماذج المرجعية في العالم في معالجة أهم المشاكل الاقتصادية ، وباعتبارها المحدد الأساسي للأداء الاقتصادي من خلال تأثيرها على نمو الابتكار و دورها الهيكلي والديناميكي في دفع الاقتصاديات، أصبحت المقاولاتية أداة فعالة في يد السلطات العمومية من أجل

خلق مناصب العمل ، زيادة الإنتاجية والتنافسية ، بالإضافة إلى مكافحة الفقر وتحقيق أهداف اجتماعية ، فهي تدعم بعض الفئات من المجتمع في تحقيق هذه الأهداف (2004) . OCDE في هذا الإطار ، وضعت معظم الحكومات لنفسها أولوية مشتركة لإيجاد وسائل من أجل تربية مجتمع أكثر "مقاولاتية" ، و " هذا من خلال العمل على توفير بيئة ملائمة للنشاط المقاولاتي شاملة على جميع المستويات ، تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المتدخلة في هذا المجال، هذه العوامل تنعكس بطرق مختلفة على مناخ الأعمال الذي يتحدد من خلال ثقل التنظيم والإجراءات الإدارية التشريع المنظم لسوق العمل ، الإطار القانوني لسياسة المنافسة ف، إلخ إذا كان التنظيم والقانون يشكلان أطرا تمنح امتيازات جوهرية للمؤسسات فهي يمكن أن تكون أيضا عائقا أمام دخول هذه المؤسسات إلى السوق . أظهرت العديد من أعمال OCDE بأن الصرامة المفرطة للتشريعات فيما يتعلق ب سوق العمل أو المنتجات يمكن أن تكون مضررة في دخول المؤسسات إلى السوق، كما يمكن أن تؤدي التشريعات الموضوعية لحماية التشغيل إلى عدم تشجيع توظيف الأشخاص و هو ما يؤثر على توسيع نشاط المؤسسات في ظل توفر فرص للنمو، وبنفس الشكل يمكن أن تؤدي التشريعات والقوانين الصارمة فيما يخص الإفلاس إلى ردع المقاولين على أخذ خطوات نحو السوق ، مما يؤدي ارتفاع الانشطة مكلفة للغاية بالنسبة للمؤسسات التي لا تحقق أرباحا أو حرمان المقاولين (غير المحظوظين) من فرص ثانية.

من أجل ذلك فإن الكثير من المتخصصين أكدوا على ضرورة اهتمام المسؤولين السياسيين بـ "مجموعة" العوامل المحددة لمناخ الأعمال وكذلك ضرورة توافق السياسات مع حالات محددة، فحسب (1998) OCDE فالمقاولاتية تجند أكثر فأكثر أعوان وموارد في كل نواحي العالم من خلال قيام الجامعات بالعديد من الأبحاث و المحاضرات في المقاولاتية ، كما أن هناك العديد من الهيئات السياسية في العديد من الدول التي اهتمت بالظاهرة ، كمؤتمر OCDE لل وزارات المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ل 50 دولة في إسطنبول التركية في جوان 2005 مسجلة في هذا الصدد.

تتمثل أهم التوصيات فيما يخص السياسات العمومية ، خاصة فيما يتعلق بدعم بيئة المقاولاتية وثقافة الأعمال من أجل تشجيع الاستمرارية المقاولاتية في الاقتصاديات في ما يلي:

- ❖ ضمان معايير اقتصادية كلية وشاملة مستقرة تدعم البيئة المقاولاتية؛
- ❖ ضمان تقليص وبساطة النصوص التشريعية والإجراءات الإدارية التي ترهق كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ ترقية مجتمع مقاولاتي وثقافة مقاولاتية عن طريق نظام التعليم والتكوين؛
- ❖ إدماج بعد التنمية المحلية في ترقية ثقافة المقاولاتية؛
- ❖ ضمان إنجاز برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية ومتابعة فعاليتها في إعطاء نتائج ملموسة؛
- ❖ دعم قاعدة عملية وتحليلية من القرارات المتاحة أمام أصحاب القرار لمواجهة مختلف الحالات الممكنة في إطار هذه الترقية الديناميكية والتنمية المتكررة والاستمرارية المقاولاتية في الاقتصاديات.

ومن خلال هذه التوصيات ، يجب على السلطات العمومية حسب OCDE أن تضع سياسات وبرامج مع العمل على تنفيذها من خلال وضع إطار تنظيمي لدعمها وإدماجها وخاصة وضع أهداف أكثر وضوحاً من أجل تسهيل المتابعة والتقييم، فأحد الجوانب الأكثر تأثيراً في الس نجاح السياسات العمومية هو النجاح في إدماج ب "عد التقييم" في هذه السياسات والبرامج منذ مرحلة التصميم التي تتطلب معرفة ميدانية للعلاقة بين مختلف الفاعلين في تنمية هذه السياسة الكلية.

المحاضرة رقم 3: المقاولاتية في الجزائر

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تهميش السلطات العمومية للم ص م في بداية رسم إستراتيجيتها التنموية ساهم في غياب تعريف قانوني محدد لها، عدا بعض المحاولات الفردية غير الرسمية، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية 12 ديسمبر 2001، تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية الم ص م، ويمكن إيجاز أهم المحاولات لتعريف هذه المؤسسات في الآتي:

المحاولة الأولى: ظهرت أول محاولة لتعريف الم ص م عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية للفترة (1974-1977)، (حيث عرفت وزارة الصناعة والطاقة الم ص م بأنها": كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا تشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دج، وتقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون دج، وتأخذ أحد الأشكال التالية: مؤسسات تابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية 1 وبلدية)، فروع المؤسسات الوطنية، مؤسسات مختلطة، مؤسسات مسيرة ذاتيا ومؤسسات خاصة P "P15F نتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة آنذاك كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة.

المحاولة الثانية: في إطار الملتقى الأول حول الصناعات ص م، طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة تعريفا للم ص م يرتكز على معيارين كميين هما: اليد العاملة ورقم الأعمال، ووفقا لهذا التعريف تشمل الم ص م، "المؤسسات التي تشغل أقل من 200 عامل، وتحقق رقم 2 أعمال أقل من 10 مليون دج "P16F المحاولة الثالثة: جاءت هذه المحاولة في إطار المداخلة المقدمة في الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية بعنوان: عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي، ووفقا لهذه المداخلة، تعرف الم ص م بأنها": كل وحدة إنتاج سلع أو خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (ولائية أو بلدية).

تعريف المشرع الجزائري تحقيقا للانسجام في تعريف الم ص م، وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأوروبي وكذا توقيعها على ميثاق بولونيا حول الم ص م (de Charte La سنة 1996، أخذ 4 حد الاتحاد الأوروبي -Bologne) في جوان 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي ده المشرع الجزائري بالتعريف المعتمد من طرف الإتحاد الأوروبي، حيث تم إصدار القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 م، المتضمن القانون التوجيهي لترقية الم ص م، والذي يحدد التعريف القانوني والرسمي في الجزائر، وكذا الإطار القانوني لبرامج وتدابير دعم ومساعدة هذه المؤسسات. كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو 1 فحسب المادة الرابعة من القانون السابق، تعرف الم ص م بأنها: " خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها ب 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف م ص م."

2. التحليل العام لمختلف تحديات بيئة الأعمال و الإصلاحات المعتمدة في الجزائر

إن عملية الكشف عن مختلف العوائق و التحديات التي تعيق بيئة الأعمال تعد خطوة أساسية ضمن استراتيجية تهيئة هذه البيئة أمام المقاولين لإنشاء مؤسساتهم، وهذا من خلال البرامج و الآليات التي جسدها عمليا ، بهدف العمل على تفعيل الهيئات الحكومية الإدارية منها و المالية لتعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التركيز على تطوير المقاولاتية و التقليل من درجة التأثير السلبي للبيئة عليها .

العوائق و التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في الجزائر يتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية لبيئة الأعمال، سلبية أغلب المؤشرات، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهم معوقات بيئة الأعمال التي تؤثر على المقاولاتية و على التوجه المقاولاتي ضمن ثلاث جوانب (اقتصادية، إدارية و تشريعية و أخرى مرتبطة بخصائص م ص م في حد ذاتها)، وهذا بالاعتماد على التحليلات السابقة لمؤشري بيئة الأعمال و كذا قطاع م ص م بالإضافة إلى دراستين رسميتين خصت الجزائر : الدراسة الأولى: فكانت تحت إشراف البنك الدولي سنة 2002 الموسومة بمناخ الاستثمار في الجزائر، و تعتبر الأهم لكونها تقوم على نفس المعايير و المؤشرات التي وضعها خبراء البنك الدولي (متغير) في تقييمهم لمناخ الاستثمار في أكثر من 58 دولة و التي شملت حوالي 28000 مؤسسة صغيرة و متوسطة حتى سنة 2005 ، وتم الاعتماد على الاستبيان الذي وزع على 562 مؤسسة عمومية و خاصة من بين 18354 مؤسسة تحصل عليها فريق البنك الدولي من الديوان الوطني للإحصاء، وكانت أغلبها مؤسسات مصغرة (95 % من المؤسسات كان عدد عمالها أقل من 10 عمال)، و توزعت هذه المؤسسات على عشر قطاعات اقتصادية تبعا لمدى مساهمتها في التشغيل، وعدم إدراج مؤسسات قطاع المحروقات و القطاع التجاري الصرف، وقد تم اختيار 9 ولايات (الجزائر، البليدة، بومرداس، وهران، تلمسان، قسنطينة، عنابة، غرداية، و ورقلة)، و امتدت الدراسة من جوان 2002 إلى فيفري 2013، و توصلت الدراسة إلى معرفة كيفية تأثير كل عائق على نشاط م ص م، سواء في القطاع العام و القطاع الخاص، أو بين المؤسسات حديثة النشأة و المؤسسات القديمة. الدراسة الثانية: التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية (تلمسان، البليدة، عنابة، سطيف، المسيلة، غرداية، تيزي وزو، مستغانم، ورقلة، وهران، باتنة، و الجزائر)، إذ شملت الدراسة 120 مؤسسة في الجزائر العاصمة و 80 مؤسسة في الولايات الأخرى.

أ. معوقات الاقتصادية: من بين المعوقات الاقتصادية التي تحد من تطور المقاولاتية نذكر: و ضعيفة أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل نمو ذو طابع توسعي ناتجة الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس المال للدولة، وكذا اليد العاملة المكثفة و المشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية و البناء، إلى جانب الفلاحة و الخدمات 2-القطاع غير الرسمي و المنافسة غير المشروعة: يعتبر تفشي الاقتصاد غير الرسمي أحد أهم أوجه المنافسة غير المشروعة إذ أنه يهدد بقاء المؤسسات الملتزمة باحترام قواعد المنافسة المحددة قانونيا، خاصة و أن معظم م ص م تسوق منتجاتها في سوق محلي يتميز بشدة المنافسة، 3-عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة: وعن أسباب الاستيراد الغير منظم نذكر - :الإغراق المتمثل في استيراد سلع و بيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثلتها المحلية -التدرع

بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الجات - . غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية، 4- تعثر إجراءات الخوصصة: و هذا بسبب - :التأخر في تعيين المجلس الوطني للخوصصة بصفته الهيئة المكلفة بمتابعة إجراءات الخوصصة إذ لم يتم ذلك إلا في شهر جوان 1998 -التأخر الكبير في الإعلان عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة -التداخل الكبير في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة و المجلس الوطني لمساهمة الدولة، و الشركات القابضة. - 5مشكل التمويل: هناك العديد من القيود المرتبطة بالتمويل نذكر منها • :ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، • قيود مرتبطة بالقطاع البنكي :من بينها: 1 -صعوبة الحصول على التمويل البنكي، أجال طويلة لدراسة الملفات البنكية -نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تقييم المخاطر -ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية مع بطء أنظمة المدفوعات -مركزية القرارات و بطئها حال منح القروض -غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف و معدلات الفائدة الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى إحجام المقاولين على توطين مشاريعهم - .عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية •صعوبة تسيير الخزينة (التمويل قصير الأجل) نتيجة لطبيعة المعاملات التجارية التي تتم مع الزبائن على الحساب، الأمر الذي يزيد من تكاليف الاستغلال، وهذا ما يجعل نسبة كبيرة من م م ص م لا تسعى إلى توسيع نشاطها، •ارتفاع أسعار الفائدة و نقص الأموال الخاصة و نقص السيولة المالية و صغر المبالغ المقترضة، •قيود مرتبطة بالضمانات: من أهمها - :عدم توفر الضمانات الكافية للحصول على التمويل البنكي، -ثقل الضمانات المطلوبة حيث نجد في بعض الأحيان ما تفرضه البنوك من ضمانات و رهانات عقارية قد تفوق أحيانا مبلغ القرض -أغلبية المؤسسات لا تملك وثائق إثبات الملكية على العقارات التي تحوزها و بالتالي تكون هناك صعوبة في التمويل إذا كان الضمان هو رهن العقار. مشكلة العقار: تبرز المشكلة العقارية من خلال الملاحظات التالية - :الطبيعة الإدارية للمؤسسات المسيرة و نقص الوسائل المتاحة، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار المسيرين القائمين عليها -تأخر الهياكل المكلفة بتهيئة المناطق وتحضير العقود التوثيقية -غياب الشفافية في توزيعه و الرفض الغير مبرر أحيانا للطلبات -غياب التسيير العقلاني -تجميد إنشاء مناطق صناعية جديدة -ضعف نوعية الأعمال المنجزة في تهيئة المناطق (عدم تعبيد الطرق، عدم توصيل الكهرباء و الماء...) الأمر الذي لا يسمح للمقاول أن يبدأ في إنشاء مؤسسته - .مشكلة تسيير الأملاك المشتركة، خاصة فيما يتعلق بمناطق النشاطات التي تفتقر الجهات المسؤولة على إدارتها (الجماعات المحلية) للإمكانيات و الموارد المالية وكذا نقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص -عدم مواءمة بعض المناطق التي وجد فيها العقار مع النشاط الرئيسي للمؤسسة، مثلا المناطق العمرانية يصعب فيها إنشاء مؤسسات تحويلية بسبب التلوث. 7 - التهرب الضريبي: إن السبب وراء هذه الظاهرة لا يعود لكون معدلات الضرائب مرتفعة بما أنها أقل مما عليه في الدول المجاورة (تونس، المغرب)، ولكن المشكلة الرئيسية في نظر أغلب المؤسسات تتمثل في عدم وضوح القوانين المتعلقة بالنصوص الجبائية مما يسمح لبعض الموظفين في مصلحة الضرائب بتأويل بعض النصوص في غير صالح المؤسسات و يشجع بعضهم على البحث عن سبل غير قانونية

لعدم دفع الضريبة مما يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية (الغش الضريبي و التهرب الضريبي).
الجمارك وا الخارجية: تعقد و طول الإجراءات الجمركية عند الاستيراد .8-دارة عمليات التجارة و
التصدير، وجود ضعف في طاقة استيعاب الموانئ، وهذا يعرقل تفتح الاقتصاد الوطني .9-مشاكل
متعلقة بسوق العمل: من بينها - ترى بعض المؤسسات أن قانون العمل الجزائري يمثل عائقا لها، -
اليد العاملة غير المؤهلة و نقص المسيرين الإداريين، الإطارات الكفؤة -التخلف في مجال التنمية
البشرية ؛ -عدم ملائمة التكوين الخاص بالوسائل التقنية المتطورة في مجال تسيير اقتصاد السوق
(إدارة الأعمال، تسيير الإنتاج والنوعية، التسويق، التصدير، الموارد البشرية).

ب.المعوقات الإدارية و التشريعية :أما عن المعوقات الإدارية و التشريعية فمن بينها :1-مشاكل
إدارية و تنظيمية - عدم وضوح بعض النصوص القانونية -تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم
القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة -عدم كفاءة معدات و تجهيزات الشحن و التفريغ لكونها لا تزال
عمومية، الأمر الذي قد يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر لمدة طويلة للدخول إلى الميناء و
التفريغ -ضعف التكنولوجيا ،2-علاقة المؤسسات بالإدارات ومستوى تأدية الخدمات -تعقد و بطء
الإجراءات الإدارية و تعدد الوثائق المطلوبة لإنشاء مؤسسة -ثقل الإجراءات الإدارية مما يؤثر سلبا
على مصالح المتعاملين الاقتصادية - صعوبة الحصول على السجل التجاري -ظاهرة البيروقراطية -
تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع، سواء لاستخراج الوثائق اللازمة لإنشاء المشروع، أو
كجهات رقابية على المشروع (التأمينات، الضرائب، التمويل، الكهرباء -...) ضعف البنى التحتية و
صعوبة توفير المرافق الأساسية مثل الماء، الكهرباء، الغاز - ارتفاع سلم أسعار الكهرباء و انقطاع
متكرر للتيار الكهربائي في بعض المناطق، يضاف إلى ذلك مشاكل النقل و المواصلات منها و إليها -
ارتفاع مبالغ الرسوم و اشتراكات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء و لغير الأجراء ، 3-
مشكلة الفساد: من ابرز مظاهره - :الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية -استخدام المنصب العام
لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال، الاختلاس، الابتزاز أو الرشوة -الاعتداء على المال العام
كسحب قروض من البنوك العمومية بفوائد مخفضة -الاستيلاء على الممتلكات العامة بتزوير الأوراق
الرسمية، و استئجارها لفترات طويلة بمبالغ زهيدة -تسريب معلومات و بيانات رسمية لقاء الحصول
على رشاوى -ضعف أخلاقيات المهنة و اضطراب منظومة القيم -غياب مفهوم المساءلة و تحديد
المسؤوليات نظرا لتمتع كبار المسؤولين و رجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات . 4-مشكلة
النظام القضائي: من أهم المشاكل المرتبطة به :غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع
التجاري و الاقتصادي بالإضافة إلى عدم تخصص أغلب القضاة في المسائل التجارية و المالية - عدم
قدرة المحاكم على حماية حقوق الملكية الفكرية -غياب ثقافة التحكيم - تأخر النظام القضائي في
معالجة القضايا المطروحة عليه.

ت- مشكلة الوصول إلى المعلومات: من أهم مشكلات نظام المعلومات - : عدم تناغم الهيئات
المكلفة بالإعلام و الإحصاء مع ما يصدر من القوانين و التشريعات -غياب بطاقة صحيحة و دقيقة
للمعلومات بعدد المؤسسات و تمركزها الجغرافي - عدم كفاءة شبكات الاتصال -صعوبة الدخول إلى
قواعد البيانات للهيئات و الوزارات -ندرة المنشورات و الدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري
والفرص الاستثمارية المتاحة .

ث- نقص ثقافة المؤسسة لدى أغلب المقاولين الجدد و ضعف المعارف في مجال دراسات الجدوى و إنشاء و تسيير المؤسسات

-ج- معوقات مرتبطة بخصائص م ص م في حد ذاتها: بالإضافة للعوائق السالفة الذكر، فانه توجد معوقات أخرى تتعلق بخصائص م ص م في حد ذاتها منها - :انخفاض مستوى الإنتاجية فيها من جهة و ارتفاع تكاليفها الإنتاجية من جهة أخرى مما يحد من قدرتها على منافسة المشاريع الكبرى -تدني المهارات الفنية و الإدارية و التسويقية لدى العاملين في م ص م -تتميز معظم م ص م بعدم وجود تنظيم واضح وهذا ما يؤدي إلى عدم وجود خطة واضحة وأهداف محددة لهذه المؤسسات كما أنها تطبق المركزية في التنظيم، إضافة إلى اتساع قاعدة الإشراف الإداري -افتقارها للخطة التسويقية أو المخططات الإشهارية و بهدف المساعدة في مواجهة الصعوبات التي تعاني منها بيئة الأعمال، استدعى الأمر الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبالتالي تحضير الأرضية المناسبة لإنشائها، من خلال وضع عدة برامج و تشكيل هياكل مهمتها دعم و مرافقة الشباب في تجسيد مشاريعهم المقاولاتية.

المحاضرة 4: الاصلاحات و التحديات التي تواجه الجزائر في مجال المقاولاتية

نظرا لمختلف التحديات التي تواجه البيئة العامة لمناخ الأعمال و التي تعكس سلبا على تطوير المقاولاتية، سعت الجزائر لوضع إستراتيجية الغرض منها تصحيح نقاط الضعف، تعزيز نقاط القوة، استغلال مختلف الفرص و مواجهة التحديات، وركزت في هذه الإستراتيجية على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها أساس خلق الثروة و مناصب الشغل. ولهذا اهتمت بإنشاء هذه المؤسسات و دعم المقاولاتية من خلال تبني مجموعة مخططات و برامج داعمة و مرافقة و التي تهدف إلى إنعاش بيئة الأعمال بصفة عامة و قطاع م ص م بصفة خاصة.

1. المخططات و البرامج المتبناة لإنعاش بيئة الأعمال

عمدت الجزائر في بعث النمو مجموعة من المخططات و التي تساعد على تحسين مؤشرات مناخ الأعمال خاصة منها المرتبطة بالمقاولاتية، وفيما يلي شرح موجز لهذه البرامج المتبناة خلال الفترة الممتدة من 2001-2014.

أ. **مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي** (دعم النمو الاقتصادي أو المخطط الثلاثي 2001-2004):
(Programme de Soutien à la Relance Economique)

تعريفه: برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد من الفترة 2001 إلى غاية نهاية 2004، يعد برنامج ثلاثي ر صد له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، وبعد تعديلات في الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج، ارتفعت قيمته لتصل سقف 1216 مليار دينار كملحق و لأشغال جديدة لم تكن قيد الإنجاز. تكميلي لمشاريع سابقة ضافي في ∞ :محاوره: ارتكزت الاعتمادات المالية لهذا البرنامج في أربعة محاور رئيسية تتمثل أساسا -الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية بنسبة 1.40 %، و خصص له مبلغ 50.210 مليار دينار -التنمية المحلية و البشرية بنسبة 8.38 %، و خصص له مبلغ 20.204 مليار دينار -الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 4.12 %، و خصص له مبلغ 30.65 مليار دينار -دعم الإصلاحات بنسبة 6.8 %، و خصص له مبلغ 45. مليار دينار.

ب. النمو لدعم التكميلي البرنامج **Programme Relance économique Complémentaire de Soutien à la**

تعريفه: تنمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، خصصت الدولة برنامجا بداية الفترة، والذي رر بغلاف مالي معتبر في البرنامج التكميلي لدعم النمو ق ب 7.4202 ليبلغ سقف د 9680 مليار د.ج في نهاية 2009 بعد عمليات إعادة تقييم المشاريع الجارية و باقي التخصيصات الع امتصاص السكن الهش، الخاصة و مختلف البرامج الإضافية سيما برامج: الجنوب و الهضاب ليا، و البرامج التكميلية المحلية.

ج. برنامج توطيد النمو الاقتصادي

تعريفه: عرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي بالبرنامج الخماسي الثاني، الذي رصدت له الدولة مبلغ قدره 11534 مليار د.ج (حوالي 155 مليار دولار)، ليصبح الغلاف الإجمالي لبرامج الفترة 2001-2014 بمبلغ: 21214 مليار د.ج، (286 مليار دولار. محاوره: لقد ارتكز البرنامج الخماسي 2010-

2014 على محاور إستراتيجية ، من أهمها •: التنمية البشرية: فيما يخص تحسين التنمية البشرية، فقد تم برمجة إنجاز منشآت للتربية الوطنية، وأخرى للشبيبة والرياضة والصحة، مع تقدير إنجاز حوالي مليوني وحدة سكنية وتوصيل البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء سيما الريفية منها. وعليه كان من البديهي أن تكون حصتها معتبرة مقارنة بالاعتمادات الإجمالية للبرنامج، إذ بلغت نسبتها 50 %وقدرت ب 10122 مليار د.ج • تطوير المنشآت القاعدية: أما فيما يتعلق بمواصلة تطوير المنشآت القاعدية فقد تم تدعيم قطاع الأشغال العمومية، ولتهيئة الإقليم والبيئة بمبلغ 6448 مليار د.ج.

2.آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: بعد التعرف على أهم البرامج الموجهة لتحسين مؤشرات بيئة الأعمال عامة بما يخدم المقاولاتية في الجزائر، نركز الآن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر أساسي في هذه البيئة، وكطرف رئيسي في تطور المقاولاتية، ولهذا نعرض مجموعة من الآليات و البرامج التي خصت بها الجزائر هذا القطاع والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى دعم ومرافقة إنشاء هذه المؤسسات

أ. آليات التمويل المقاولاتي: تضمنت كل آلية من آليات التمويل المقاولاتي مجموعة برامج نعرضها على النحو التالي:

أ. **التمويل المخاطر:** من بين البرامج المعتمدة ضمن هذه الآلية نذكر •: شركة رأسمال الاستثمار(صندوق رأس المال المخاطر): أنشئت حسب القانون 11/06 المؤرخ في 24 جوان 2006 ،وتهدف إلى المشاركة في رأسمال الشركة و في كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس، أو النمو أو التحويل أو الخوصصة. و تمارس الشركة نشاطها لحسابها الخاص أو لحساب الغير، و حسب مرحلة نمو المؤسسة موضع التمويل. وتتدخل شركة رأسمال الاستثماري بواسطة اكتساب أو اقتناء أسهم عادية، أو شهادات استثمارية، أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، أو حصص الشركاء. وبوجه عام جميع القيم المنقولة الأخرى المماثلة للأموال الخاصة طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، حيث تتولى شركة الرأسمال الاستثماري تسيير القيم المنقولة. وتؤسس شركة الرأسمال الاستثماري في شكل شركة مساهمة تخضع للتشريع و التنظيم المعمول بهما، كما يحدد الرأسمال الأدنى عن طريق التنظيم، الذي يسدد وفقا للكيفيات الآتية: (50 %عند تاريخ التأسيس، 50 %وفقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التجاري (ويشترط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ترغب في الاستفادة من هذه الشركات أن يكون شكلها القانوني شركة ذات أسهم، أو شركة ذات المسؤولية المحدودة. يمكن أن يحوز المستثمرون العموميون أو الخواص سواء كانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين على رأسمال شركة رأس المال المخاطر عن طريق التنظيم. و تتمثل قواعد الحصول على قروض و مساهمات في شركات الرأسمال الاستثماري فيما يلي - : لا يجوز لشركة الرأسمال الاستثماري أن تحوز أسهما تمثل أكثر من خمسة عشر في المائة من رأسمالها و احتياطاتها كمساهمة بأموال خاصة في مؤسسة واحدة- . لا يجوز أيضا لشركة الرأسمال الاستثماري أن تحوز أسهما تمثل أكثر من تسعة و أربعين في المائة من رأسمال المؤسسة الواحدة. أو مؤسسة رأسمال استثماري معتمدة من طرف وزارة المالية. و تعد شركة الجزائر استثمار.ش.م ، ل بتاريخ 5 ماي 2010 ، التي تسعى لتقديم و لو بقدر قليل مساهمتها في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالفعل، و مراعاة للمؤهلات و التداعيات الاجتماعية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة، أصدرت السلطات العمومية قوانين و أدخلت معايير تتلاءم مع تطوره ويتعلق الأمر بإدخال وسائل تمويل حديثة. وبهذا الصدد، قامت الخزينة العمومية بتوكيل شركة للجزائر استثمار لإدارة 16 صندوق استثمار ولائي. هذه الأخيرة، ستسمح ببعث وتحريك الاستثمار، ولقد أنشئت بمبادرة من بنكين عموميين هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط . لقد تم اعتمادها من طرف وزارة المالية بتاريخ 11 ماي 2010 برأسمال اجتماعي يبلغ مليار دينار جزائري.

ب. شركة صوفينانس: (SOFINANCE) شركة مالية استثمارية، وهي عبارة عن مؤسسة مالية عمومية معتمدة من طرف بنك الجزائر في 09 جانفي 2001، برأس مال اجتماعي قدر ب 5 ملايين د.ج، و أنشئت من طرف المجلس الوطني التأسيسي للدولة و يبلغ رأسمالها خمسة (05) ملايين دينار جزائري، تتواجد على مستوى ستة (06) ولايات، و بالتالي لم تكن في شكل شركة رأس مال استثماري مثلما عرفها القانون 11/06، و تعمل هذه الشركة بشكل أساسي على تمويل القرض و المساهمة في رأسمال المؤسسات، و منح القروض الكلاسيكية، و تسيير خزينة المؤسسات، و تقديم الاستشارة و المساعدة 1 لجميع أنماط المؤسسات، أي أنها لا تختص م ص م فقط • .شركة فينالاب: (FINALEP) تعتبر المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة بمثابة رائدة وعميدة صناعة رأس المال الاستثماري الجزائرية، حيث أنشأت في شهر أفريل من سنة 1991، في شكل شركة مساهمة ذات رأس مال قدر ب 750.73 مليون دج (كان يعتبر كبير قبل إعادة تقييم الدينار)، بين شريكين جزائريين يمتلكان الأغلبية ب 60 % بنك التنمية المحلية ب 40،% و بنك القرض الشعبي الجزائري ب 20،% و شريكين أوروبيين يمتلكان 40) %الوكالة الفرنسية للتنمية ب 74.28 % و البنك الأوربي للاستثمار ب 26.11 .(قامت فينالاب برفع رأس مالها إلى 25.159 مليون دج سنة 2000، ثم إلى 70.191 مليون دج سنة 2005 حيث إن التدخل بالأموال الخاصة يعتبر الوظيفة الأساسية لفينالاب ، وذلك لمدة تتراوح بين 5 و 10 سنوات. وهي عبارة عن شريك بطريقة فاعلة في كل مراحل العملية التمويلية ، لا تخص تدخلات فينالاب قطاع معين بحد ذاته ، بل إنها تعطي الأولوية للمشاريع التي لها آثار و انعكاسات أكيدة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، و كذا المشاريع التي تساهم في خلق مناصب شغل، و المنتجة لسلع وخدمات موجهة للتصدير ما يعود بالعملة الصعبة. كما أن فينالاب منخرطة في إطار عدة برامج تنموية تابعة للإتحاد الأوربي بالجزائر .

ج. التمويل الإيجاري: ظهرت شركات القرض الإيجاري في الجزائر بموجب الأمر 96-09 المؤرخ في 10-01-1997، الذي ينظم تطبيق الاعتماد الإيجاري في السوق الجزائرية باعتباره عملية تجارية ومالية ، إلى جانب النظام الصادر عن بنك الجزائر الذي يحدد كيفية تأسيس شركات القرض الإيجاري، اعتماد مجموعة من شركات القرض الإيجاري ساهمت بشكل كبير في إيجاد مصادر تمويل جديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بينها :

د. الشركة العربية للإيجار المالي (ALC-Corporation Leasing Arabe-) هي شركة للإيجار المالي تم اعتمادها في الجزائر في 10 أكتوبر 2001، برأسمال قدره 758 مليون دينار مقسم على 75800 سهم تم اكتتابها من طرف سبعة مساهمين على النحو التالي - : بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر 34 - % الشركة العربية للاستثمار 25 - % المؤسسة المالية الدولية 7 - %

الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط 20 - %مؤسسات أخرى 14 %بدأت نشاطها في ماي 2002 بمنح أولى قروضها لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية قدرها 5.75 مليون دينار، ويتم منح القروض من قبل الشركة على فترة إيجار مالية تمتد ما بين 4 و 5 سنوات مع نسبة هامشية لا تتعدى 5 ، % كما أن المبلغ المحدد للقرض يجب أن لا يقل عن 15 مليون دينار و لا يزيد عن 95 مليون .

و. شركة سلام: (SALEM) تعتبر الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات فرعاً من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وهي شركة ذات أسهم تخضع لأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها في الجزائر وخاصة القانون رقم 09/96 بتاريخ 01-01-1996 المتعلق بقرض الإيجار، يبلغ رأسمالها الإجمالي

200 مليون دينار موزع كما يلي: 90 % من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و 10 % المجموعة القابضة للميكانيك. إن المزايا التي يقدمها قرض الإيجار المعمول به في للشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري للمنقولات حسب هو أنه يعد تمويلاً شاملاً 100 % لا يتطلب تمويلاً إضافياً من جانب المستأجر على عكس طرق التمويل الأخرى كما أنه يقدم المزايا التالية - : يعتبر قسط الإيجار ثابتاً بكيفية تسمح باهتلاك قيمة الأصل المؤجر لمدة طويلة كافية مرتبطة بالمدة المقدرة للاستعمال الاقتصادي للأصل، بالمقابل يمكن تطبيق إهلاك متناقص بطلب من المستأجر؛ - يعرض على المستأجرين طريقة تمويل كاملة ومرنة بتجنيبهم تعبئة أموالهم الخاصة؛ - يسدّد الأصل انطلاقاً من المردودية المتحصل عليها، كما يمكن أن يمتد تحويل الملكية لصالح المستأجر في أي لحظة بطلب من هذا الأخير؛ - يعتبر قسط الإيجار كتكلفة استغلال مخفضة من وجهة نظر جبائية من الوعاء الضريبي؛ - يستفيد المستأجر من كل ميزة حصل عليها المؤجر كالإعانة، التخفيضات من المورد، الميزة الجبائية. وتتشكل مجموعة زبائن الشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري للمنقولات من - : شركات الصناديق للتعاون الفلاحي؛ - المستثمرين في الفلاحة والصيد البحري؛ - المقاولين؛ - الأفراد الخواص. هؤلاء الزبائن يجب أن تتوفر فيهم شرطين أساسيين هما احترام المهنة كما يجب أن تكون نشاطاتهم ذات مردودية وتولد تدفقات نقدية منتظمة تسمح لهم بمواجهة أقساط الإيجار .

هـ. الشركة الوطنية للإيجار المالي: (SNL-Leasing de Nationale Société) هي شركة للتأجير المالي، أنشئت في جانفي 2010 برأس مال قدره 5.3 مليار دينار جزائري، مدعومة من طرف السلطات العامة لتنويع أدوات التمويل، تساهم في تطوير و دعم قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و المهن الحرة

ط. التمويل المصغر: نعرض أهم البرامج التي تم إدراجها ضمن التمويل المصغر التقليدي و كذا التمويل المصغر الإسلامي:

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (des Garantie de Caisse قروض ضمان صندوق أنشئ Crédits d'Investissement pour la PME-CGCIPME): استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 ، في شكل شركة ذات أسهم. يهدف هذا الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات

المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة و توسيعها و تجديدها .و يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان خمسين(50 مليون دينار، كما لا تستفيد القروض 1 الفلاحية و التجارية و الاستهلاكية من ضمان القروض .إن مختلف البرامج السالفة الذكر سواء كانت تتدخل في تمويل المقاولين بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فإنها تعتبر البنوك مشاركا رئيسيا فيها، من حيث قيامها بتقديم القروض المكملة للتركيبه المالية للمشروعات المصغرة والصغيرة، وذلك وفقا لشروط اتفاقيات الشراكة المبرمة بين البنوك العمومية وكل هذه البرامج الحكومية .ب- البنوك العمومية: بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الاهتمام بتمويل المشروعات المصغرة مرغمة على ذلك من طرف الدولة في الكثير من الأحيان، أو بدافع مجارة التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية التي تعمل بها، وذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة بينها وبين البرامج الحكومية الهادفة إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر مثل برامج الوكالة لدعم تشغيل ، جراءات التمويل الشباب، وبرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها، إلا أن صيغ والأساليب المعمول بها ضمن هذه البرامج لا تتلاءم ولا تتفق في الكثير من جوانبها مع الممارسات المعمول بها دوليا ضمن ما يعرف ببرامج التمويل الأصغر . ولكن وعلى الرغم من ذلك هناك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية التي حاولت فعلا تنفيذ برامج للتمويل الأصغر وفقا للمبادئ والإجراءات المعروفة والمعمول بها ضمن برامج التمويل الأصغر على المستوى الدولي، ومن ضمن هذه البنوك الجزائرية نذكر ما يلي:

م. تجربة بنك البركة الجزائري: في إطار أحد المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني DEVED-GTZ وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مدينة غرداية، ومن اجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي للممارسة لنشاطاتهم الحرفية، تم في هذا السياق تأسيس مع نهاية سنة 2008 مؤسسة للخدمات المالية المسماة اختصارا Algérie FIDES بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، حيث تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل، حيث بناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة جزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الاتفاقية المبرمة مع بنك البركة الجزائري بضمان المتابعة المستمرة للحرفيين المتحصلين على التمويل .ونشير هنا إلى أن التمويل المقدم من قبل البنك هو وفق صيغة التمويل بالمشاركة بمبلغ أقصى قدره 000.500 دج لمدة تتراوح بين 12 و 24 شهرا، أما فيما يخص تمويل النساء الحرفيات الماكثات في البيوت فقد تم اعتماد صيغة القروض بدون فوائد(القرض الحسن)، بمبالغ تتراوح ما بين 000.10 دج و000.50 دج، ولمدة تتراوح ما بين 3 إلى 12 شهرا، مع شرط أن يكون هؤلاء النساء منظمين في شكل 1مجموعات متضامنين فيما بينهم(أسلوب ضمان المجموعة).

ل. تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي - (Agricole Mutualité de Nationale Caisse - CNMA) ضمن إستراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية شمال ولاية المسيلة والممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تم إبرام اتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تتعلق بتأسيس سبعة(7) صناديق تعاونية جوارية على مستوى البلديات التي يمسهها المشروع، وذلك من أجل تسهيل حصول سكان تلك البلديات على التمويل الكافي والملائم لبدء مشروعات استثمارية فلاحية وغير فلاحية مدرة للدخل .ونشير هنا إلى أن الفلسفة التي تقوم عليها الصناديق التعاونية

الجوارية هي الفلسفة المستمدة من خلال بعض البرامج المعروفة والتجارب الرائدة في ميدان التمويل الأصغر، خصوصا ما يتعلق منها بملكية المواطنين لأسهم تلك الصناديق، والمشاركة في إدارتها، والعمل على تعبئة الادخار المحلي ومنح 2 القروض الصغرى... الخ .

ت- **هيئة البريد الجزائرية:** حسب التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص و التحديات المعد من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية، تعد هيئة البريد الجزائرية المؤسسة الوحيدة التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، وبأنها تمثل حالة فريدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث حجم المؤسسة و من حيث عدد فروعها، وأيضا من حيث أداء نظام المعلومات لديها.

ث- **المنظمات غير الحكومية:** تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في مجال التمويل الأصغر، وقد بدأت بعض تلك المنظمات في الآونة الأخيرة نحو التحول إلى مؤسسات مالية مستقلة مرخص لها بذلك وفقا للقوانين المصرفية المعمول بها، وبالنسبة للجزائر تعتبر جمعية تويزة الجزائرية التي تأسست في سنة 1989، الجمعية المعترف لها بخبرتها في مجال التمويل الأصغر، من خلال إنشائها لبرنامج يتضمن تقديم المساندة لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة، خصوصا في الولايات التالية: تيزيوزو، الجزائر والبليدة، بومرداس، تيبازة وبجاية . ورغم بعض العوائق التي تكتنف مجال عمل جمعية تويزة الجزائرية، إلا أنها تعكف حاليا على اجراءات عملها في نشاط مساندة المقترضين، وهي تفكر في تحويل نشاطها التمويلي إلى تحسين أساليب وا عمل مؤسسي.

ر. **صندوق الزكاة:** لقد خصص صندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف جزء من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء، في شكل طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة... ومن هذا المنطلق، فإن وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف أمضت اتفاق تعاون مع بنك البركة ليكون وكيفا تقنيا لها في مجال استثمار أموال الزكاة ودعم مشاريع تشغيل الشباب، خاصة المصغرة منها حيث تنص الاتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف وبنك البركة الجزائري على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع المتمثلة في: تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب . تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة- تمويل المشاريع المصغرة- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش . و إذا كانت الاتفاقية تنص على تمويل ودعم كل هذه الأنواع من المشاريع المصغرة، فإن الواقع العملي لإنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري . و نظرا للقدرات التمويلية المحدودة للصندوق، أثبت أنه لم يتكفل بتمويل كل تلك الأنواع، بل بعدد محدود جدا من المشاريع وفي إطار صندوق الزكاة، على أساس أن الأنواع الأخرى لها مصادرها التمويلية الأخرى خاصة من الهيئات الحكومية . حيث تتراوح قيمة القرض ما بين خمسين (50) إلى مائة (100) مليون سنتيم، قد تكون في شكل تمويل اقتناء سيارات نفعية أو قروض لإنشاء مؤسسات مصغرة، كما نشير إلى أن نصف الأموال التي تم بها تمويل هذه المشاريع يعود مصدرها إلى استرجاع أموال القروض التي تم تقديمها سابقا في إطار صندوق الزكاة.